المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Social responsabilty and environment dimension of small ans medium entreprises in Algeria

تاريخ الاستلام: 2020/11/28؛ **تاريخ القبول:** 2020/12/15

ملخص

المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، عرفت مفهوما حديثا، فكما أن لها دور مهم في نجاح المؤسسات، وتحقق رفاهية لأفراد المجتمع بإمكانها إضافة قيمة اقتصادية جديدة .

عرفت العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية تطورا بارزا ، حيث تغيرت نظرة وجود تعارض بينهما، خاصة من قبل دول العالم الثالث التي كانت تركز كل العناية والاهتمام لدفع عجلة التطور الاقتصادي على حساب المحافظة على البيئة، لتتبنى سياسة واضحة بتحفيز ودعم المؤسسات التي تولي أهمية للمسؤولية الاجتماعية ، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ المسؤولية الاجتماعية ؛ المسؤولية البيئية ؛ التطور الاقتصادي ؛ التنمية المستدامة.

بن يسعد عذراء

كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

Abstract

The social responsibility and environmental of small and medium enterprises and it's role in achieving sustainable development on the grounds that a modern concept and has become an important criterion for the success of enterprises it also achieves the level of weal being for the best society as it can add new economic value.

The relationship between environment and economic development has known a prominent development, where his vision changed a conflict between them, Especially by the third world countries that were focusing all attention on advancing economic growth, at the expense of preserving the environment, to adopt a clear policy by motivating and supporting institutions that pay attention to social responsibility especially small and medium enterprises.

Keywords: small and medium enterprises; social responsibility; environmental responsibility ; sustainable development,

Résumé

La responsabilité sociale et environnementale des petites et moyennes entreprises et leur rôle dans la réalisation du développement durable ont connu un concept moderne, tout comme il a un rôle important dans le succès des entreprises et il assure le bien-être des membres de la société qui peuvent ajouter une nouvelle valeur économique.

La relation entre l'environnement et le développement économique a connu un développement remarquable, car la vision d'un conflit entre eux a changé, en particulier par les pays de tiers monde qui concentraient toute leur attention pour pousser la roue du développement économique au détriment de la prévention de l'environnement, pour adopter une politique claire en stimulant et en soutenant les institutions qui attachent de l' importance à la responsabilité sociale, surtout les petites et moyennes entreprises.

Mots clés: petites et moyennes entreprises; la responsabilité sociale; la responsabilité environnementale; développement durable ;

* Corresponding author's email: adra.benissad@umc.edu.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

مقدمة

قد نجد صعوبة كبيرة في التمييز بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم التنمية المستدامة لأن المصلحين متقاربين جدا ، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من أشكال التنمية المستدامة.

استخدام عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى سنة 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء ، وقد عرفها تقرير "برود تلاند " بأنها التنمية التي تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، وفي عام 1991 تطور تعريف المفهوم إلى ما يلي:" التنمية المستدامة تتضمن تحسين العدالة الاجتماعية وتحسين الفعالية الاقتصادية، وترتكز على ثلاثة أبعاد : البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، والبعد البيئي "[1]

هذه الأبعاد تتداخل و تترابط فيما بينها ، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأسعار التي تسببها الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتؤثر فيها ، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية ونشاطاتهم.

لذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لابد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة ، أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان سلامة البيئة مع المحافظة في نفس الوقت على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع لبيئة نظيفة.[2]

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، حسب درجة التطور الاقتصادي ومن الصعب وضع تعريف موحد لها لأن المصطلح لايزال يكتنفه الغموض .

في الجزائر تبنى المشرع تعريفا أدرجه في القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد فيه مجموعة من المعايير الكمية والكيفية، حيث تنص المادة الخامسة منه: «تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا

- لا يتجاوز رقم أعماله السنوي أربعة 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار 1 دينار جزائري

- تستوفي معايير الاستقلالية،كما هو محدد في النقطة 3 أدناه

يقصد في مفهوم هذا القانون بمايأتي :

- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "[3]

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد مكانة في الاقتصاد الوطني والحصول على أرباح عادلة من خلال نشاطها الاقتصادي وفي ظل ذلك قد تخلف آثارا مضرة بالبيئة .

ومع تزايد الاهتمام بالبيئة والأصوات المنادية بحمايتها توجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية عن أنشطتها الاقتصادية، وأصبحت تدرجها في مختلف برامجها واستراتيجيتها باعتبارها تحقق

ديمومة المؤسسة وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

من هنا تتبلور إشكالية الدراسة: **كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟**

سنحاول البحث في هذه الاشكالية وفق محورين أساسيين:

- المحور الاول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المحور الثاني: دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الاول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد مفهوم محدد وشامل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل ،خاصة في ظل عدم وجود التزاما قانوني وطني ودولي يحدد هويتها وملامحها، ورغم الجهود الحثيثة والمساعي الدائمة لإرساء أسس المسؤولية الاجتماعية ومبادئها ضمن أبعاد التنمية المستدامة في سياسات واستراتيجيات المؤسسات بشتى أنواعها، وكذا اعتماد المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة برنامجا يهدف إلى التحديد الدقيق لمفهومها منذ 1998، مازالت المسؤولية الاجتماعية تستمد قبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية المتجددة في المبادرات الفردية الإمكانات المؤسسة وحجم نشاطها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الادارية والاجتماعية المعاصرة التي لاقت اهتماما بحثا كبيرا ، ذلك أن المجتمعات على اختلافها تحتاج إلى إطار فكري يتناسب مع خصوصية المجتمع.

وقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القرن الثامن عشرة عندما أعلن آدم سميث أن المجتمعات ستحقق أفضل تنمية ممكنة للأفراد عندما تتعاون منظمات الأعمال والمجتمع بل أهم ما يمكن أن تقدمه للمجتمعات هو إسهامها في رخاء المجتمع(4).

يعرفها Howard Bowen بأنها: "مسؤولية رجال الأعمال في متابعة السياسات، واتخاذ القرارات، والقيام بالأنشطة التي تتلاءم مع أهداف وقيم المجتمع(5)

ويعرفها Watts et All : "المسؤولية الاجتماعية التزاما مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والسكان المحليين والمجتمع(6).

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTACالمسؤولية الاجتماعية تشكل إجراءات تدمج بموجبها منظمات الأعمال الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة وأعمالها التجارية ، ويشمل ذلك، الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الأعمال مراعاتها (7).

ويعرفها البنك الدولي بأنها :"تعني مساهمة قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف التنموية وهي تشير إلى الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل منظمات الأعمال بطريقة يتم من خلالها تعظيم الفوائد وتخفيض الأضرار وتحمل المسؤولية الاجتماعية الطابع التطوعي كما يشمل الالتزام القانوني الحد الأدنى لهذه المسؤولية الاجتماعية[8].

ويعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها :"الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل[9] .

وتعد المنظمة العالمية للتجارة المسؤولية الاجتماعية بأنها :"جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية، أي أن المسؤولية الاجتماعية هي عملية تطوعية ،تقوم بها المؤسسة بدوافع أخلاقية واجتماعية، وليس لها أي التزام قانوني من أجل تحقيق التنمية المستدامة([10]).

أما الاتحاد الأوروبي فيرى أن تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعيا، يقصد به الاستثمار في الموارد البشرية والبيئية والعلاقات مع الأطراف ذات المصلحة ، بعيدا عن الالتزامات القانونية ، لهذا فهو يعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: «الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في جميع نشاطات المؤسسة التجارية وعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة[11].

ويمكن اعتبار تعريف المؤسسة الدولية للمعايير ISOبأنه التعريف الشامل حيث عرفتها بأنها :"مسؤولية المؤسسة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها منتج أو خدمة على المجتمع والبيئة، بواسطة سلوك أخلاقي شفاف يتلاءم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، ويأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة ويتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك ، ودمج في كامل المؤسسة[12].

والملاحظ على هذه التعاريف أنها تشترك في ذكر مجموعة من الخصائص المميزة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ،مثل كونها ممارسة طوعية وليست إجبارية وكذا الاهتمام لفئات معينة والمجتمع والبيئة.

ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموع الأنشطة والبرامج التي تعنى بالجانب الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، تهدف المؤسسة من خلالها إلى المساهمة في الحياة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي، إلى جانب تحقيق مصالحها وأرباحها.

المطلب الثاني : أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تسعى العديد من المؤسسات لاتباع نهج المسؤولية الاجتماعية، وقد حاول العديد من الباحثين وضع أبعد لهذه المسؤولية حيث قدم كل من كارول Carroll Pride, Farrellأربعة أبعاد للمسؤولية وفق ما يأتي[13] : المسؤولية الأخلاقية ،المسؤولية الانسانية ،المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية .

1-البعد الأخلاقي : بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية ، وأن تلتزم

بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

الأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها المؤسسة لتحديد ما هو صحيح وماهو خاطئ وتنبع الالتزامات الأخلاقية من:

-ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته .

-العوامل الشخصية وما يرتبط بالتكوين الأسري وتأثير الجماعات المرجعية.

-المؤسسة وثقافتها .

-وجود مدونة أخلاقية تعطي تصورا عن كيفية التعامل في مختلف المواقف ونشر ثقافة تنظيمية تعزز الاهتمام بالجوانب الأخلاقية من طرف المسيرين والعمال.

-وجود مبادئ إرشادية للسلوك الأخلاقي داخل المؤسسة(14).

2- البعد الإنساني: أي أن تكون المؤسسة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وأن تعمل على ترقية نوعية الحياة.

هي خدمة تلتزم المؤسسة طواعية بتقديمها للمجتمع من خلال تتحسين جوانب الحياة والمساهمة في حل مشاكلها ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الانتاج الأنظف، ودعم مؤسسات المجتمع المدني(15).

3- البعد القانوني: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكتسب ثقة الآخرين من خلال التزاماتها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

البعد القانوني هو جانب من المسؤولية تحدده كل دولة عن طريق قوانين وتشريعات وأنظمة تعمل على تقويم سلوك المؤسسة بما يتناسب مع عادات وقيم المجتمع والابتعاد عن طرق المنافسة غير المشروعة، وتلتزم المؤسسة باحترامها، فالبعد القانوني يعمل على حماية المؤسسات من بعضها، وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل، منع تشغيل الأطفال القصر، والقوانين التي تمنع التمييز بين الجنسين، وكذا قوانين حماية المستهلك من خلال منع تسويق المواد الضارة، وتخديد قواعد خاصة بها، وقوانين حماية البيئة، كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة، وهو حق الأطراف ذات المصلحة في طلب توضيحات من المسيرين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقبل الانتقاضات الموجهة إليهم وتحمل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الانخداع والغش(16).

4- البعد الاقتصادي: ويقصد به أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

يشمل هذا البعد مجموعة من المسؤوليات تضعها المؤسسة على عاتقها من بينها:

- انتهاج طرق إنتاج حديثة تقلل من التكلفة

- استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة الأضرار الت تلحق بالمجتمع والبيئة

- منع التلوث بكل أشكاله وأنواعه.

- استفادة المجتمع من التطور التكنولوجي

- احترام قواعد المنافسة النزيهة وعدم الإضرار المتنافسين الآخرين

- منع الاحتكار وعدم إلحاق الأذى بالمستهلكين

المبحث الأول : دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها: «العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره، وعناصر التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي[17].

وتعد حماية البيئة أو المسؤولية الاجتماعية والبيئية أهم هذه العناصر، الأمر الذى جعل حماية البيئة وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل :

-المحافظة على سلامة البيئة

-المحافظة على الموارد الحيوانية والنباتية والتنوع البيولوجي

-ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

المطلب الأول : خصوصية البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد البيئة أحد أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودمجها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد حلا مناسبا، فبموجب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة اتجاه البيئة عليها أن تضع برامجا تتضمن أهدافا تتعلق بتطوير الأداء البيئي، والالتزام بالمحافظة على البيئة، وتحمل الأضرار الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية حفاظا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا بارزا في حماية البيئة من خلال السعي المتواصل لتحسين أدائها البيئي، واستخدام أساليب الحد من التلوث.

بالنسبة ل Chcel "تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة، وهي تحتوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل وهذا يتماشى مع مصالحها الخاصة، وتعرف على أنها الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الآثار السلبية التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية[18].

فالمسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال الذي يركز على[19]:

- إدارة الموارد والطاقة: والتي تكون المؤسسة خلالها منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي

- الشفافية في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

نظرا للتغيرات المناخية والتناقص المتزايد في الموارد الطبيعية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية عموما و الصغيرة والمتوسطة بالخصوص ملزمة بأن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية، وأن تضع البيئة ضمن استراتيجياتها الأساسية عموما تتركز المشكلات البيئية في : مشكلة الانفجار السكاني، التلوث، واستنزاف الموارد البيئية ،وهي كلها عوامل محورية في تحقيق التنمية عن طريق توفير الآليات الكفيلة لحفظ العناصر السابقة، وذلك بغرض تحقيق التنمية المستدامة.

وهناك عدة أسباب دفعت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية الاجتماعية والبيئية، البعض منها يتعلق بمحيط المؤسسة ومواردها الطبيعية، وأخرى تعود إلى زيادة المردودية الاقتصادية للمؤسسة يمكن إجمالها في :

1- الاسباب المتعلقة بزيادة المردودية الاقتصادية

- زيادة مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصتها في السوق، أي تحقيق رقم أعمال مرتفع

- ارتباط العلامة التجارية بقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تعزيزها

- إن المسؤولية الاجتماعية والبيئية توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشهارا مجانيا

-التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحماية البيئة يؤدي إلى ارتفاع قيمة أسهمها، وبجعلها محلا لاستقطاب الزبائن.

-2 الأسباب المتعلقة بحماية محيط المؤسسة ومواردها الطبيعية

يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي([20]):

-التلوث وتدني جودة الموارد المتجددة كالماء والهواء، والحيوانات والنباتات، مما يجعل البيئة غير صالحة لاستمرار الكائنات الحية وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية

-استنزاف الموارد غير المتجددة كالمعادن والطاقة، بحيث أن ما يخرج ويستهلك منها يفوق بكثير قدرة الطبيعة على تجسيدها في ظل إهمال الرأسمال الطبيعي حيث أنها لا تتجدد ولا تعود إلى حالتها إلا بعد مرور مدة طويلة لا تقدر بمقياس بشري.

-التزايد المستمر لتكلفة التلوث وخاصة في الدول الصناعية وهذا ما يزيد من تكلفة العلاج وكذا الضرائب والرسوم البيئة، فمن الأجدر بالمؤسسات الاقتصادية أن تتفادى التلوث قبل حدوثه

-الجفاف وندرة الأمطار مما يؤدي إلى تقلص المساحات الخضراء، وبالتالي الأراضي الصالحة وكذا انقراض الكائنات الحية، مما يهدد التنوع البيولوجي

-تزايد مستويات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري نتيجة الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثاني : آليات تفعيل مساهمة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أرباح وتوسيع نشاطاتها، حتى تضمن استمراريتها، وبما أن المؤسسة تتأثر وتؤثر في المحيط الذي تنشط فيه، كان من الواجب على هذه الأخيرة الاهتمام بجوانب أخرى لأدائها مثل الأداء البيئي، كما ترفع تحديات تواجهها عوائق عملية.

1- الأداء البيئي

إن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرامج بيئية من شأنه أن يقدم قيمة مضافة ،من أهم أبعادها ما يلي[21]:

-تخفيض استخدام الواد في المنتوجات والخدمات

-تخفيض الكثافة الطاقوية، تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة

-تخفيض الانبعاثات السامة

-تعظيم استرجاع المواد المستخدمة

-تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

-تدعيم استدامة المنتجات وزيادة دورة حياة المنتج

-رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

إن هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، يعتبره البعض من بين بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة، أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الآخر تدخل في إطار ما يسمى المسؤولية البيئية التي تعتبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة، وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية للمنظمة هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها اتجاه حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي[22].

والمؤسسة حاليا أصبحت تسعى إلى حماية البيئة إما بموجب التزام قانوني أو طواعية

بإدراج هذه الحماية ضمن استراتيجياتها العامة، لما لذلك من أثر في جلب الزبائن المؤيدين للمنتوجات الخضراء أو الصديقة للبيئة، فالتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحماية البيئة يحقق لها العديد من المزايا والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة تحقق الميزة التنافسية

أصبحت البيئة اليوم مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية للمؤسسات الاقتصادية، فاستنزاف الموارد البيئية، أصبح يهدد الحياة الإنسانية مما يتطلب تدخل جميع الأطراف لإيقاف هذا النزيف في الموارد البيئية، وتعد المؤسسات الاقتصادية هي المنظمات الأكثر حيوية في المجتمعات المعاصرة، وبالتالي فإنه لابد أن تأخذ على عاتقها البعد البيئي، وأن تصلح ما قامت بإفساده ، وذلك من خلال تخضير الشركة، ويقصد بالتخضير تبني الشركة لسياسة بيئية شاملة أو جزئية تساهم في جعلها متلائمة مع البيئة ولوائحها واتجاهاتها الأساسية الآخذة بالتنامي ،وبالتالي التأثير على قطاع الأعمال برمته[23].

ب- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق لها الاستدامة

يترتب على التزام المؤسسات باحترام البيئة وحمايتها الحفاظ على الثروات للأجيال القادمة، كما يضمن ديمومة المؤسسة، وهو ما يسمى بالشركة المستدامة، أي الشركة التي تأخذ بمبدأ الوقاية خير من العلاج، بحيث أن تجنب التلوث يؤدي إلى اقتصادها للتكاليف الباهظة التي تتخذها لمواجهته[24].

إذ أن استغلال الثروات والموارد من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى استنزافها، لهذا وجب عليها الموازنة بين الجانب الاقتصادي والربحي للمؤسسة وجانب حماية البيئة، من أجل المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

2- معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك بعض العوائق التي تحول دون تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وعدم الأخذ بها في استراتيجيتها يمكن إجمالها فيما يلي[25]:

- نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للمؤسسات وغياب المعلومات عن أوجه العمل الاجتماعي.

- عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة ومحددة لممارسة المسؤولية الاجتماعية، إما بسبب نقص ثقافة أصحاب العمل فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات أو بسبب عدم احتواء المؤسسات على وحدة إدارية متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية .

- غياب التخطيط الاستراتيجي الذي يتضمن إدراج برامج العمل الاجتماعي في خطط واستراتيجيات المؤسسة .

- نقص الخبرات والكفاءات الادارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأداء

المسؤولية الاجتماعية.

- نقص الحوافز المخصصة للمؤسسات لتحفيزها على أداء المسؤولية الاجتماعية والبيئية واعتقادها بأن الدور الاجتماعي سيؤدي إلى انخفاض أرباحها.

- نقص الموارد المالية اللازمة للمساهمة في الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية .

إلى جانب هذه الاسباب سالفة الذكر يضيف العديد من الباحثين دوافع تحديات وعوائق أخرى تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في الآتي[26]:

-عدم وجود دعم حكومي كاف وهذا يفسر أن هناك قيود في القوانين والتشريعات تحط من نشاط هذه المؤسسات إضافة إلى منافسة مؤسسات أخرى.

- يعتبر كذلك حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إحدى هذه المعوقات.

- ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية الأخلاقية الذي هو مرتبط في الواقع بفلسفة الإدارة اتجاه المجتمع والبيئة والمحيط.

الخاتمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني وبفضل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية كان لها دور كبير في التخفيف من حدة الفقر من خلال ضمانها لمستوى معيشي جيد ومستدام في المجتمع و تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أجل تفعيل دورها وجب :

- وضع سياسة واضحة بتخصيص جزء من موارد وعائدات المؤسسة لدعم المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

- دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود قانوني من خلال نظم المحافظة على البيئة

- الاستعانة بتجارب المؤسسات الكبرى لا سيما منها الصناعية .

- نشر الثقافة البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحسيس بمدى فعاليتها في ديمومة المؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة

المراجع

1- مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر، 2014 ، ص 95.

2- فضالة خالد ، قرومي حميد ،دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات

الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة مجلة معارف ، قسم العلوم الاقتصادية ،السنة الثانية عشرة ، العدد 22 جوان 2017 ،ص 52.

3- القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ج،ر،عدد 02 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

4- رضا فولي، عثمان ثابت حسن، التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية مقالة مقدمة في إطار كتاب جماعي موسوم: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، ط1، 2019 ، ص 32 .

5- محمد نصار ذيب المرشد، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإدارة الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة آل البيت ،الأردن ،1999 ، ص 32 .

6- محمد الصيرفي ، المسؤولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية ،مصر ،ط1 ،2007، ص 23.

7- مقدم وهيبة، المرجع السابق ،ص 72 .

8- شلابي نعيمة ،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ص

9- بودي عبد القادر، سفيان بن زهرة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة في التنمية المستدامة ،ص457

10- شوقي مانع ، دور المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات ولاية باتنة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة سطيف ،الجزائر، 2011، ص10.

11- أسماء يوسف ،المسؤولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والأبعاد ،دوافع الإخراط وتحديات التنفيذ ، مقال مقدم في إطار كتاب جماعي موسوم :المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، 2019، ص76.

12- راند محمد حلس، دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز التخطيط الفلسطيني 12مارس2016 ،ص5.

13- شوقي مانع، المرجع السابق، ص76.

14- مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص74.

15- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية

وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل، الأردن، 2005،ص84 .

16- شوقي مانع ، المرجع السابق، ص17 .

17- مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص95 .

18- فضالة خالد، قرومي حميد، المرجع السابق، ص 47.

19- المرجع نفسه، ص 48 .

20- زايدي حبيب ، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة لضمان تحقق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع ،العدد 15 جانفي 2017، ص178.

21- شوقي مانع، المرجع السابق، ص 28

22- فضالة خالد، قرومي حميد ،المرجع السابق، ص 48.

23- نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال، الأردن،2008 ،ص 163.

24- زايدي حبيب، المرجع السابق، ص 181.

25- منصور عبد القادر منصور، زعرور نعيمة، السبتي وسيلة ،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مقال مقدم في إطار كتاب جماعي موسوم :المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، صادر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا، 2019،ص 142.

26- خنفر أنفال، توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستير أكاديمي، إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017،ص17-18.